

الفصل السادس النيابات العسكرية

(المدعى العام العسكري - الادعاء العسكري - الجرائم العسكرية)

المبادئ التى تحكم النيابات وعلاقتها بالقضاء

تمهيد: " يتعين بادئ ذى بدء، الإشارة إلى أن النيابة العسكرية ووظيفة المدعى العام العسكري نشأت بصدور قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

وتأخرت نشأتها فى جهاز الشرطة إلى ١٩٨١ وذلك بقرار وزير الداخلية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨١ بتعيين أول مدعى عام عسكري بالقضاء العسكري بالشرطة ."

ويلاحظ أن نص م ١ من قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ^(١) كان أول نص يذكر النيابة العسكرية، إذ كانت القوانين العسكرية السابقة تنفذ عن طريق مجالس عسكرية..

المدعى العام العسكري

للمدعى العام العسكري مكانه وظيفية فى الهيكل التنظيمى للإدارة العامة للقضاء العسكري - حيث ينقسم عملها بين المحاكم والنيابات - ويتولى المدعى العام العسكري شئون النيابات وتسمى " شئون الإدعاء العسكري " ويتبعمه فى ذلك عدة إدارات هى إدارة التحقيقات وإدارة الإدعاء وفروع الإدعاء العسكري.

(النيابات العسكرية) وقسم تحصيل الغرامات والرسوم وقسم طلبات رد الاعتبار

المدعى العام العسكري فى قانون الأحكام العسكرية :

م ١١ : يتولى الضبط القضائى العسكري المدعى العام وأعضاء النيابة العسكرية، ويمارس وظائفه ضباط القضاء العسكري عند تكليفهم بأى عمل من أعماله.

م ٢٥ : يتولى النيابة العسكرية " مدعى عام " مجاز فى الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبته عن ملازم أول.

(١) الإدارة العامة لقضاء العسكري هى إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة، ويتبع هذه الإدارة نيابة عسكرية وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة.

م ٢٦ : أعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام العسكري.

م ٢٧ : للمدعى العام العسكري أن يكلف أحد أعضاء النيابة العسكرية بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها.

اختصاصات ذاتية بالمدعى العسكرية في قانون الأحكام العسكرية :

م ٢٨ : ويصدر الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى في الجنايات من المدعى العام العسكري أو من يقوم مقامه.

م ٢٤ : على النيابة العسكرية كلما صدر أمر بحبس أحد العسكريين أو الإفراج عنه أن تبلغ قائده فوراً - وعلى أعضاء النيابة أن يبلغوا ذلك إلى المدعى العام العسكري.

نصت المادة ٢٥ على أن يتولى النيابة العسكرية مدع عام مجاز في الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبته عن ملازم أول - ويستفاد من النص السابق أن جهاز النيابة العسكرية يشكل من عسكريين - ولم يشترط المشرع اجازة الحقوق إلا بالنسبة للمدعى العام وحده، ويعاون المدعى العام العسكري، الذي لا تقل رتبة عن مقدم، عدد من أعضاء النيابة من العسكريين الذين لا تقل رتبة أي منهم عن ملازم أول، وبطبيعة الحال، إذا كان المدعى العام برتبة أعلى من مقدم فيمكن أن يكون أعضاء النيابة العسكرية برتبة أعلى من مقدم ولكن أحدث منه في الأقدمية.

وأعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام (مادة ٢٦) وهذه التبعية هي تبعية وظيفته لا تنفي التبعية الإدارية، ومعنى ذلك أنها تبعية لتمكين المدعى العام من أعمال الإشراف والرقابة على ما يباشرونه من أعمال فنية من اختصاص النيابة.

وأوضحت (م ١١) أن مأموري الضبط القضائي العسكري تابعون للمدعى العام العسكري وخاضعون لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم في مجال الجريمة العسكرية بعد وقوعها وبالتالي فللمدعى العام العسكري أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر من تقع منه مخالفات لواجباته أو يقصر في عمله.

- الجرائم التي تمثل اختصاص أصيل للنيابة العسكرية :

١. كافة جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري (مادة ١/٢٩) وهذه الجرائم هي (أ) جرائم القانون العام المرتكبة من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية إذا لم يكن معهم شريك أو مساهم

مدنى (ب) الجرائم المرتكبة من المدنيين فى الأماكن العسكرية أو التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة وإنما وجدت (ج) الجرائم التى تقع على أشياء لها الصفة العسكرية كالأسلحة والذخائر والمركبات والطائرات والسفن والأسرار والوثائق وغيرها، (د) الجرائم التى تقع من المدنيين على شخص له الصفة العسكرية أثناء ممارسته لأعمال وظيفته أو بسببها (هـ) جرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية (و) أى جريمة من جرائم القانون العام إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية وذلك عند إعلان حالة الطوارئ - وقد سبق بيان تفصيل ذلك كله فى الجزء الأول فتحيل إليه.

٢. الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام - ويقصد بذلك الجرائم المنصوص عليها بقانون الأحكام العسكرية سواء كانت عسكرية بحتة أم عسكرية مختلطة التى ترتبط بجريمة قانون عام، ويستوى فى ذلك أن يكون الارتباط بسيطاً أما كان غير قابل للتجزئة ذلك أن تقدير نوع الارتباط لا يتأتى إلا بعد التحقيق ومن ثم يجب إحالة الجرائم المرتبطة بجرائم القانون إلى النيابة العسكرية بغض النظر عن نوع الارتباط.

الجرائم التى تمثل اختصاص احتياطى للنيابة العسكرية :

الجرائم العسكرية المحالة إليها من السلطة المختصة طبقاً للقانون - واختصاص النيابة العسكرية بالنسبة لهذه الجرائم يعتبر اختصاصاً احتياطياً أى يتوقف على قرار القائد أو من ينيبه من الضباط التابعين له - وهو ينصرف إلى الجرائم العسكرية البحتة التى يرى فيها القائد أو السلطة الأعلى إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية، وفقاً لنص المادة ٢٣ بند ٤ من قانون الأحكام العسكرية^(١).

(١) نص م ٢٣ من قانون الأحكام العسكرية :

" للقائد أو من ينيبه من الضباط التابعين له فى جميع الأحوال اتخاذ كافة إجراءات التحقيق فى الجرائم العسكرية، وإذا تبينة أن الجريمة المرتكبة داخله فى اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتى :

- صرف النظر عن القضية.

- مجازاة مرتكب الجريمة انضباطياً.

- إحالة الموضوع إلى السلطة الأعلى.

- إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية المختصة.

- طلب الإحالة إلى المحاكم العسكرية طبقاً للقانون - أما إذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه إحالتها إلى النيابة العسكرية المختصة للتصرف فيها طبقاً للقانون.

المطلب الأول: النيابة العسكرية والنيابة العامة :

ورد فى تعليمات النيابة العامة - الباب الرابع - القضاء العسكرى - النص على النيابة العسكرية فى المواد الآتية :

مادة ٦٥٩ : النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة لنيابة العامة، بالنسبة للدعاوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١، ٢٨، ٣٠ من قانون الأحكام العسكرية سالف البيان.

مادة ٦٦٨ : يختص القضاء العسكرى استثناء من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بالفصل فى الجرائم التى تقع من الأطفال الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية، وكذلك الجرائم التى تقع من الأطفال الذين يسرى فى شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع أحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون ويطبق على الطفل فى هذه الأحوال أحكام قانون الطفل المذكور عدا المواد ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٢ منه، ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعى المنصوص عليها فى قانون الطفل المذكور.

مادة ٦٦٩ : القضاء العسكرى هو إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة، ويتبعه الإدارة العامة للقضاء العسكرى إدارة المدعى العام العسكرى وإدارة المحاكم العسكرية، وتتبع النيابة العسكرية المدعى العام العسكرى.

مادة ٦٦٩ مكررا : إذا رأت النيابة الجزئية اختصاص النيابة العسكرية بقضية ما فيجب إرسالها إلى النيابة الكلية مشفوعة بمذكرة متضمنة سند اختصاص النيابة العسكرية لإرسالها إلى النيابة العسكرية الكلية التى تتبعها النيابة العسكرية الجزئية المختصة، ويكون ذلك فى جميع القضايا فيما عدا إخطارات الحوادث والمحاضر المحررة عن حالات التلبس بالجريمة فيجب إرسالها إلى النيابة العسكرية الجزئية المختصة مباشرة.

مادة ٦٧٠ : إذا رأت النيابة العسكرية عدم اختصاصها بجريمة ما وأرسلتها إلى النيابة العامة تعين على النيابة الأخيرة أن تتولى تحقيقها والتصرف فيها الضبط القضائى العسكرى المدعى العام وأعضاء النيابة العسكرية، ويمارس وظائفه ضباط القضاء العسكرى عند تكليفهم بأى عمل من أعماله.

المطلب الثاني: المبادئ التي تحكم النيابة العسكرية فى مباشرتها

للدعوى

التبعية التدريج:

نعنى بالتبعية التدريجية خضوع عضو النيابة - فى ممارسته عمله - لسلطة رئاسية بما يتبعها من حق للرئيس فى توجيه عمله عن طريق تعليمات يصدرها إليه قبل قيامه به أو أثناءه، ثم رقابته له فى تنفيذها وتصحيح العمل المخالف لها أن أجاز القانون ذلك، وترتيب المسؤولية التأديبية جزاء لهذه المخالفة.

وتمثل التبعية التدريجية اختلافا واضحا بين وضع عضو النيابة فى عمله ووضع القاضى، إذ الثانى لا يخضع فى عمله لرئيس ولا يستمد من غير القانون وضميره النحو الذى يؤديه به، وعلى هذا النحو نستطيع القول بأن عضو النيابة يخضع للقانون والتعليمات الرئاسية فى حين لا يخضع القاضى إلا للقانون فحسب.

وهذه التعليمات واجبة التنفيذ - ولكن يشترط لصحتها أمران : مطابقتها للقانون، فإن خالفته فهى غير واجبة التنفيذ، بل أن تنفيذها قد تقوم به جريمة بالنسبة لمصدرها ومنفذها، وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تطابق هذه التعليمات التزام النيابة العامة بالموضوعية : فإن خالفته كما لو كانت فى معنى إغفال شهادة نفى أو حجب الأدلة التى فى مصلحة المتهم عن القضاء، فهى كذلك غير واجبة التنفيذ^(١) وغنى عن البيان أنه لا يجوز أن تصل هذه التعليمات إلى حد القضاء تماما على السلطة التقديرية لأعضاء النيابة، إذ يخالف ذلك القانون الذى افترض ثقة فيهم، وخولهم هذه السلطة لاعتبارات تتصل بالمصلحة العامة.

الوحدة : تعنى وحدة النيابة عدم تجزئتها، واعتبارها سلطة واحدة، تباشر فى مجموعها - باسم جميع أعضائها - كل عمل يصدر عنها - بمعنى اعتبار النيابة كما لو كانت شخصا واحداً يباشر بنفسه كل أعماله تترتب على هذا المبدأ نتائج هامة : فمن ناحية يجوز أن يشترك فى الإجراءات الخاصة بدعوى واحدة عدد من الأعضاء، فيكمل كل منهم عمل الآخر : فمن الجائز أن يسمع أقوال المتهم عضو - ويأمر بتفتيش مسكنه عضو آخر ويقرر الإحالة للقضاء عضو ثالث ويتراجع فى الدعوى عضو رابع - ويرتبط بذلك جواز أن يحل عضو محل آخر فى مباشرة إجراء واحد : فمن الجائز أن يسمع عضو شطرا من أقوال المتهم، وأن يسمع عضو ثان

(١) د. محمود نجيب حسنى - النيابة العامة - ص ٣٢.

شطرا آخر من أقوال هذا المتهم^(١) - ويترتب على ذلك أنه لا يعيب الحكم خطؤه في ذكر اسم عضو النيابة الذي حضر المحاكمة، طالما أن المتهم لا يدعى في طعنه أن النيابة لم تكن ممثلة في الدعوى أثناء محاكمته^(٢).

القيود التي ترد على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية :

هذه القيود هي : الشكوى والطلب والإذن - فحيث تتوافر هذه القيود لا يجوز للنيابة العامة أن تحرك الدعوى الجنائية على الرغم من توافر جميع أركان الجريمة وشروط المسؤولية عنها - ويعنى ذلك تقييد السلطة التقديرية للنيابة العامة، إذ هي لا تستطيع تحريك الدعوى الجنائية على الرغم من أنها قد ترى ملاءمة ذلك^(٣).

الفروق بين هذه القيود : أهم هذه الفروق أن الشكوى يجوز أن تكون شفوية أو كتابية، أما الطلب فيتعين أن يكون كتابيا، ويحيط القانون الإذن بإجراءات خاصة - وتصدر الشكوى عن المجنى عليه، وهو في الغالب فرد، أما الطلب والإذن فيصدران عن سلطة عامة، ولا يتقيد الطلب والإذن بمدة سقوط، وذلك خلافا للشكوى التي اشترط القانون تقديمها في خلال ثلاثة شهور من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركزها، ولا تسرى على الطلب والإذن أحكام السقوط بالوفاة، وذلك خلافا للشكوى التي ينقضى الحق في تقديمها بوفاة المجنى عليه، ويجوز التنازل عن الشكوى والرجوع في الطلب، أما الإذن فلا رجوع فيه.

(1) Le Poittevin art 1 , no 102 : Cass Crim. 16 Janv. 1894.

(2) نقض ٢٢ فبراير ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١١٨ من ١٧٠.

(2) د. حسين إبراهيم صالح عبيد، شكوى المجنى عليه - ١٩٧٢ من ٨٠.

وحقيقة الأمر أن التزام المحاكم العسكرية والنيابات بهذه القهود يحتاج لدراسة ورصد وما يتيسر لنا في هذا الشأن قليل تنهذب فيه الالتزام بتقيد (شكوى المجنى عليه) وأن كان الالتزام واضح بقيد الطلب والأذن. قضية أ ش / محمد مصطفى عبد الفتاح من قوة الإدارة العامة لشرطة السياحة حيث تنازلت السائحة التركية / نيسا برزنج عن شكواها ومع ذلك رفعت الدعوى العسكرية أمام محكمة النزاهة الشرطة العسكرية وحكم فيها بثلاثة شهور حبس مع الإيقاف.

قضية العريف / سيد مصطفى من قوة الإدارة العامة لقوات أمن السويس في المحضر رقم ١٥٢٩ لسنة ١٩٩٦ حيث استفاد وقتها من نص م ٢٩١ع بزواجه شرعياً بمن خطفها فلم تقدم شكوى ضده لكن محكمة السويس العسكرية عاقبته بالسلوك المضر ١٦٦ ق . ١. ع ومخالفة الأوامر التعليمات ١٥٢ ق. ١. ع وعاقبته بالحبس لمدة أربعة شهور حبس مع التنفيذ - وكانت النيابة العامة قد قضت بالأوجه لإقامة الدعوى لزوجاه بمن خطفها وسحبها شكواها.

عدم قبول التماس بإعادة النظر تنازلت فيه الشاكية عن شكواها ضد العريف / حسن سيد ثابت من القوات المسلحة لتقديمه بعد صدور الحكم والتصديق عليه لعدم وجود خطأ في الإجراءات أو القانون في الحكم.

المطلب الثالث: العلاقة بين القضاء والنيابة العسكرية فى مباشرة

الدعوى

نحدد فيما يلى مظاهر الصلة بين النيابة العامة والقضاء، ثم نفصل مظاهر الاستقلال بينهما.

١. الصلة بين النيابة والقضاء :

النيابة جزء أساس فى تشكيل القضاء العسكرى - فلا يعد تشكيل المحكمة العسكرى سليماً ولا تعتبر إجراءات المحكمة صحيحة ما لم تكن النيابة ممثلة فيها^(١) وفى ذلك تقول ٢٦٩ إجراءات جنائية " يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية، وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل فى طلباته " وعلى ذلك لا يجوز الجمع بين صفتى الشاهد وعضو النيابة العامة، فيبطل الحكم إذا كانت المحكمة قد سمعت شهادة القائم بأعمال النيابة بعد أن طلب عقاب المتهم، ذلك أن مركز النيابة يكون خالياً وقت أداء الشهادة^(٢).

ومن ناحية أخرى فإن عمل النيابة العسكرى شرط ضرورى لمباشرة القضاء العسكرى لوظيفته ويعبر عن ذلك الفقه الألمانى بقاعدة " حيث لا اتهام فلا قضاء " فالقضاء لا يجوز أن يحرك الدعوى أو يباشرها ما لم تباشر النيابة الدعوى وتدخلها فى حوزته^(٣).

أما أهم ما يميز عمل النيابة أنها تضع للعمل القضائى حدوده، فترسم نطاق الدعوى من حيث وقائعها وأشخاصها وتقول فى ذلك م ٢٠٧ إجراءات جنائية " لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة، أو طلب التكليف بالحضور، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى ".

فعند مباشرة الدعوى وأثناء مباشرة المحاكمة لعمليها فإن جوهر النيابة العسكرى فى عملها هو معاونه القضاء للوصول إلى حكم سليم صحيح قانوناً - وامتدادها له - فى ذلك بكل عناصر الواقعة من الناحية الواقعية والقانونية التى تتيح وتيسر للقضاء أداء عمله على وجه سليم.

(1) Garraud. I. P 175 : le Pottiteoin art.

(2) نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ س ٤ ص ٤٠٦.

(3) يلاحظ أنه يرد على هذه القاعدة استثناءات متعلقة بجرائم الجلسات وحالة قيام المحكمة بالتصدي فى الجنايات.

٢- الاستقلال بين النيابة والقضاء :

فالقضاء مستقل عن النيابة العسكرية فله ألا يتقيد بطلباتها، أو بما ورد في قرار الإحالة بتعديلها القيد والوصف فقرار الإحالة ليس قيداً من النيابة العسكرية على القضاء وإنما إشارة وعلامة على نقل الدعوى من حوزة النيابة إلى القضاء وتقرر م ٢٨٠ إجراءات جنائية ذلك فتقرر أن القضاء لا يتقيد بما تسبغه النيابة على الواقعة من تصور أو وصف قانوني.

وهذا ما قرره م ٧٥ من قانون الأحكام العسكرية " للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للواقعة المسندة للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة... " ولا سبيل للنيابة إذا لم يرضها عمل القاضي غير أن تطعن على الحكم بالتماس إعادة النظر على النحو الذي يرخص به القانون^(١).

(١) نقض أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض من ٦ رقم ٥٢ ص ١٥٥، ١٥ فبراير سنة ١٩٥٥ من ٦ رقم ١٧٦ ص ٥٢١، ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ من ٧ رقم ٢١٣ ص ٧٥٨، ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ من ١٠ رقم ١٢٩ ص ٥٧٩، ٧ مارس سنة ١٩٦١ من ١٢ رقم ٦١ ص ٢٢٠، ٥ مارس سنة ١٩٦٢ من ١٣ رقم ٥٣ ص ٢٠١، ١٢ مارس سنة ١٩٦٣ من ١٣ رقم ٥٩ ص ٢٢٨، ٩ مايو سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ١٠٥ ص ٥٨٦، ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ١٢٥ ص ٦٨٣، ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٦ من ١٧ رقم ١٦١ ص ٨٥٢، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ١٩٦ ص ٩٦٨، ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ من ١٨ رقم ٢١٧ ص ١٠٥٩، ١٦ يونيو سنة ١٩٦٩ من ٢٠ رقم ١٨٢ ص ٩١٢، ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ من ٢٢ رقم ١٩٥ ص ٨١١، ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٤ من ٢٥ رقم ١٤٣ ص ٦٦١، ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ من ٢٥ رقم ١٦٦ ص ٧٦٩، أول يونيو سنة ١٩٧٥ من ٢٦ رقم ١٠٩ ص ٤٧١.